

العمل في الفكر الاقتصادي الاجتماعي مع التحولات التي أفرزت النهضة لأوروبية

Working in socio-economic thinking with the transformations of the European Renaissance

صديق شريف¹

¹ جامعة يحي فارس-المدينة (الجزائر). Seddikcherif@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/18 تاريخ القبول: 2022/03/23 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

شكل العمل عبر العصور محور الحضارات وسر تشكيلها ، تطورت قيمه بتطور المجتمعات وتطور منظوماتها الدينية الاجتماعية الفكرية الاقتصادية، العلاقة التلازمية بين النظرة للعمل وحصيلة نتائجه جعل موضوع العمل وقيمه بالنسبة لعلم الاجتماع محور إهتمام لفهم التطور التاريخي للأمم، الأمر الذي جعل الكثير من الدراسات السوسولوجية، تقف عند محاولة فهم النهضة الأوروبية الأخيرة على تحليل قيم العمل.

على هذا الأساس جاء التساؤل التالي كيف شكلت التحولات التي مرت بها أوروبا على تحول قيم العمل ، وكيف ساهمت هذه الأخيرة في النهضة الأوروبية ؟ للإجابة على السؤال ، سنحاول الإحاطة بتحليل تطور قيم العمل إنطلاقاً من الإصلاحات الدينية الأوروبية مروراً بمجموع المراحل التي عرفها العمل، مرحلة الإقطاع، مرحلة الطوائف الحرفية، فمرحلة اكتشاف الآلة مع الثورة الصناعية، ثم الجدل الفكري الذي خاضته المدارس الماركسية الرأسمالية حول العمل وطرق تقييمه .

كلمات مفتاحية: العمل ، قيم العمل ، التحولات الدينية الاجتماعية ، القيمة الاقتصادية للعمل.

Abstract:

The work through the ages shaped the axis and the secret of the formation of civilizations, its values evolved with the evolution of societies and the evolution of their systems , religious ,social and economic . The relationship between the view of the work and the outcome of the work , making work and its values for sociology the focus of understanding the historical evolution of nations , that made many sociological studies , in trying to understand the recent European renaissance , it stands by analyzing the values of work .On this basis came the following question: how did Europe's transformations shape the transformation of labour values, and how did the latter contribute to the European renaissance? To answer the question we will try to stock of an analysis.

Analysis according to which the evolution of labour values is one of religious reforms , going through all the stages of work , feudalism , verbatim communities ,The machine's discovery phase with the industrial revolution. Then the intellectual debate of the Marxist capitalist schools over the work and the methods of evaluating it.

Keywords: Work , Work values , Religious and Social Transformations , Economic value of work .

المؤلف المرسل: صديق الشريف

المتبع للتاريخ الأوروبي والباحث في شؤون النهضة الأوروبية، يجد أن هذه الأخيرة ماهي إلا نتيجة لمجموعة من التحولات في قيم العمل ، مجموعة من التحولات، اجتماعية دينية وفكرية اقتصادية عرفت أوروباً لمدة زمنية قدرت بقرون من الإصلاح والدعوة للتغيير، فقيم العمل مع حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر مثلاً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، عرفت تحول جذري على ما كانت عليه من قبل، حيث جاء هذا التحول في قيم العمل، نتيجة للثورة الروحية التي مست العديد من جوانب العقيدة والتصور للحياة، والتي يأتي في أولها الدعوة لتحرير الفرد من وصاية رجال الدين، ومن تزكية الكنيسة لبعض مظاهر الاستغلال للطبقة العاملة، الاستغلال الذي جعل العمل رمز للشقاء والتبعية لرب العمل . ثورة لوثر الإصلاحية التي مست قيم العمل، وجدت في فكر وأعمال المصلح الديني الفرنسي كالفن الاتجاه الداعم لتحرير القوى البشرية من الخرافات القديمة التي فرضتها الكنيسة في العصور الوسطى حيث حارب كالفن قيم العمل الممجدة للزهد الذي يجعل العامل عرضة للاستغلال، وجعل من العمل طريق الخلاص والنجاح، العمل الذي اعتبرته الإصلاحات المسيحية خاصة عند لوثر وكالفن أساس الكسب، لأن الحياة تحتم على كل فرد العمل لكفاية معيشته، فالعمل واجب بالنسبة لهم على كل فرد ولا يقتصر على فئة بعينها . التحول في قيم العمل الذي دعت إليه الإصلاحات الدينية في أوروبا، وجد سبيله للتجسيد مع الثورة الفرنسية التي رفعت مجموعة من الحقوق، حق الإنسان في العمل، حقه في التعليم حقه في الانتخاب، مجموع هذه الحقوق حققت مبدأ الحرية في العمل، ومنه إلغاء العمل بنظام الطوائف الإجراء الذي تطور مع مجموع الثورات التي قادها العمال لفرض عقد العمل على النحو الذي يعرفه العالم حالياً مع مجموع التطورات التي صاحبت ظاهرة الصناعة، وما عرفه العمل في هذه الأثناء من دراسة وتحليل لطرق تثمينه، باعتباره يخضع لمبدأ العرض والطلب.

2. العمل في المجتمع الأوروبي مع الإصلاحات الدينية:

1.2 التحول الديني والفكري في أوروبا:

لقد انطلقت حركة الإصلاح الديني في أوروبا من منطلقات إندمج فيها الدين مع الفكر، فبعدما كانت الكنيسة الكاثوليكية المسيطرة، يرجع إليها في شؤون الدنيا والدين، وهي نظرة لا تحمل النقاش أو الجدل، فإن مرحلة الإصلاح الديني جاءت لتؤسس نظرة أخرى مغايرة تماماً لما هو معهود من طرف رجال الدين الكاثوليك والذين وصل بهم من الوصاية على الناس إلى منحهم صكوك الغفران، وجعلوا بذلك للجنة ثمن، تمنح لمن هو قادر على شراء هذه الصكوك. إضافة إلى هذه الأبعاد الغيبية فإن الكنيسة الكاثوليكية تدخلت في شؤون الحياة كلها، من تزكية لنظام الحكم الملكي المطلق، الاعتراف بالإقطاع ومناصرتة، التدخل في شؤون الكسب واعتبار طلب المال من خلال العمل من المفاصد الروحية، وهي كلها نصوص تريد أن تجعل من المتدين بالمسيحية زاهداً في الدنيا مخلصاً لأخرته، ومنه الانصباع لأوامر ونواهي رجل الدين باعتباره العالم والوصي على الدين، والمرجع الذي يعود إليه الحاكم في إدارة شؤون الناس.

ومن منطلقات دينية وفقاً لما هو عليه الواقع الأوروبي في هذه المرحلة، أخذ الإصلاح الديني طريقة في التغيير مع " الحركة التي قام بها المذهب البروتستنتيني في أوروبا الغربية ما بين القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر ميلادي" (وليم ، 2001، صفحة 18) والتي تزعمها كلا من " الراهب الألماني مارتن لوثر، **Martin lauther** (1483م-1546م) وجون كالفن **Jahn Calvin** (1509 م-1564م) المصلح الديني الفرنسي (المرجع نفسه، صفحة 19)" فمع هذين الشخصيتين

أعلنت المبادئ الجديدة للمذهب البروتستنتي والتي شكلت الأسس الأولى للتحول نحو رؤية أخرى للدين، قوامها الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي، وهي المبادئ التي تنطلق في أساسها على النقاط التالية:
-رفض الاتجار بصكوك الغفران.

-رفض الوساطة بين الخالق والمخلوق.

- تخلي الأمراء عن سلطة الكنيسة الكاثوليكية.(المرجع نفسه، صفحة 19)

2.2 الإصلاحات البروتستنتية وتأثيراتها على قيم العمل:

تعتبر المبادئ التي أعلنتها حركة الإصلاح البروتستنتية "بمثابة ثورة روحية وقوة محرّكة لعناصر الحضارة، حيث جعل المذهب البروتستنتي العمل في الفكر الحديث الأساس الذي تقوم عليه الحياة، إذ كان لوثر يدعو إلى تحرير الفرد من الخضوع لرجال الدين وأن صلته بخالقه مباشرة دون وساطة من أحد" (الدقس، 2005، صفحة 92) وهي دعوة لتحرير الروح من الاعتقاد الخاطئ قبل تحرير الجسد من خدمة أولئك المستفيدين من تركية الكنيسة لهم وهم يمارسون الاستغلال ضد العامل، في أعمال شاقة ومقابل ضعيف وهنا تلتقي دعوة لوثر مع جهد آخر للمصلح الديني الفرنسي كالفن الذي " أسهم بأفكاره في تحرير القوى البشرية من الخرافات القديمة التي فرضتها تعاليم الكنيسة في العصور الوسطى، فالقيم الأخلاقية عند كالفن تختلف عن الزهد المسيحي المعروف عند الكاثوليك، حيث يمجّد المذهب الكالفني العمل ويعتبره طريق الخلاص وبه يتحقق رضا الله، أي أن مذهب كالفن يحظ على العمل والقيام به والنجاح فيه" (المرجع نفسه، صفحة 92) وهذا تأكيد لما جاء به مارتن لوثر الذي يرى أن " العمل شيء طبيعي يتميز بخاصيتين، إحداهما ترتبط بالعقاب والأخرى ذات وظيفة تربوية تعليمية، ويعتبر لوثر العمل أساساً يقوم عليه المجتمع" (الزيات، 2000، صفحة 131) بالنسبة للوثر يجعل من العمل أمراً يشمل المجتمع ككل، حيث لا يخص فئة بعينها، وإنما يعدّ واجب تقتضيه الحاجة للكسب الذي تقوم عليه الحياة، وهو مطلب إنساني شامل لا يمكن أن يغف عن إنسان منه "فالعمل يهدف أساساً إلى الحصول على الكسب لأن الحياة تحتم على كل فرد أن يعمل لكي يكفي معيشته" (المرجع نفسه، صفحة 131)، إن لوثر هنا يكون قد قضى على فكرة الإتكالية كما فتح باب حق الكسب من خلال العمل، وهي خطوة أخرى لتحرير العمل والعامل معاً، تحرير العمل وجعله ظاهرة اجتماعية تشمل جميع الناس دون تمييز وتحرير للعامل من الاستغلال وحقه في الانتفاع المادي من عمله. يدمج لوثر كل ما يريد أن يقوله عن العمل من أبعاد اجتماعية ومادية، فيعود إلى الدين ويستمد منه التزكية لكلامه، " فيربط لوثر هذه الفكرة بالنزعة الدينية حتى يرى أن الله قد رسم لكل إنسان مكانة معينة في المجتمع، لذلك فإن من واجب النشاط الإنساني أن يكون موجهاً لخدمة الله، وهو في نفس الوقت نشاط مقدس ديني، قبل أن يكون نشاطاً علمانياً، لذلك يجب أن يكون التوافق بين ما هو ديني وبين ما هو علماني عن طريق الإيمان". (المرجع نفسه، صفحة 131)

ولقد تضمنت البروتستنتية في منظوماتها الداعية إلى العمل والاستثمار الاقتصادي عدّة مبادئ نذكر منها: (إحساس

محمد ، 2005، الصفحات 75-76)

-ينبغي أن يستثمر المسيحيون أموالهم الموفرة في المشاريع الاقتصادية الحيوية ذات النفع العام، هذه المشاريع تمنح العمل لأبناء المجتمع.

-الإيمان بأخلاقيات المذهب البروتستنتي المسيحي وهي النظافة والصبر والعمل.

-الغفران يحصل للفرد عندما يؤدي واجباته الاقتصادية.

ومن جملة هذه المبادئ يوضح كالفن فلسفته في النظرة الجديدة للعمل أين يجعل لهذا الأخير أخلاقياته التي تضبط حركة الإنسان وهو يسعى للكسب دون أي قيد روحي فيعتبر العمل " واجبا على كل الناس حتى الأغنياء لأن العمل شيء من إرادة الله، ولكن في الوقت نفسه، واجب على بني البشر ألا يتكالبوا على جني ثمار العمل والثروة والملكية والحياة الرغدة الناعمة، لأن هناك قيمة أخلاقية تحكم أساس وجود مملكة الخالق على وجه الأرض، وتتمثل تلك القيمة فيما أطلق عليه " جنة الفردوس" فإن كالفن كان يريد عالما مثاليا يختفي فيه البؤس والشقاء والسعي وراء الماديات، وبذلك اتخذ العمل معنى روحي ومنهجي وعقلي مقدس ومتخصص "(الزيات، مرجع سابق، صفحة 132) ومع ما رفعته المسيحية من شعار " لا خبز للمتعطل" (Gurevitch (A.J), 1983, pp. 216-217) تكون قد أسست بالفعل قيما وثقافة أخرى تحكم النظرة إلى العمل، وعلى هذا المسار أخذ العمل دوره في الحياة الأوروبية ليصبح عنصرا محوريا في بناء هوية الأفراد والجماعات وعلى أساسه يؤكد الأفراد مكانتهم الاجتماعية من خلال ما يمكن أن يقدمونه من خدمة أو إنتاج، وهي هوية أخرى تعبر على وجودهم كعمال زيادة على ما يمتلكونه من هوية كمواطنين.

3. العمل في القرون الوسطى:

1.3 المجتمعات الأوروبية والعمل مع القرون الوسطى:

رغم مع ما عرفناه من تحول في قيم العمل مع المذهب البروتستنتي على مستوى المنظومة الدينية المسيحية في أوروبا إلا أن الإحاطة بطبيعة التحولات التي عرفها العمل وقيمه في العصر الحديث تجعلنا نرجع إلى الوراء بعض الشيء والوقوف على ما عرفته أوروبا إبان القرون الوسطى من تنظيم للعمل خاصة مع مرحلة الإقطاع ومرحلة الطوائف المهنية أو الحرفية .

2.3 المرحلة الإقطاعية :

ساد أوروبا في القرون الوسطى نظاما اقتصاديا ركيزته ملكية الأرض وقوامه النشاط الفلاحي " وقد حل السادة الإقطاعيون محل الدول المنظمة القديمة. وبالذات محل الإمبراطورية الرومانية التي انهارت عام 476 بعد الميلاد" (المرصفاوي، 1973، صفحة 16) إن ملكية الأرض بالنسبة للنظام الإقطاعي كانت من الدعائم التي تسمح للمالك بتنظيم قطاع الشغل في الزراعة " حيث كان ينظر إلى العامل نظرتة إلى الأرض من حيث تبعيته لصاحب الإقطاع، فهو مثلها تابع لصاحب الإقطاع تبعية أبدية لا تسمح له بحرية العمل وحرية تركه. وكان للسيد الإقطاعي سلطان مطلق على عماله، فيكلفهم بما شاء من أعمال بدون مقابل، كما كان له أن يمنعهم من ترك العمل للبحث عن عمل آخر، وكان الفكر القانوني السائد في تلك العصور مؤيدا لهذا النظام ومبررا له بنظريات الحق الإلهي" (حسن عبد اللطيف ، 2009، صفحة 45) ومن خلال ما وجده هذا النظام من تزكية فإن العامل أصبح يورث من مالك إلى المالك الذي يرثه بصورة عادية ، " فمع توارث الإقطاع للأرض، فإن العمال ينتقلون مع الأرض من يد إلى يد ، من مورث إلى وارث" (المرصفاوي، مرجع سابق، صفحة 16) فالعامل في ذلك العصر كان يعامل وهو مسلوب الإرادة لا يمكنه الاحتجاج على حقه ولا يمتلك حق التمثيل، وهو ما لم يسمح بقيام علاقات عمل بين العامل وصاحب العمل، وإنما هناك تبعية وطاعة مطلقة لصاحب العمل أي تبعية لصاحب الأرض.

3.3. مرحلة الطوائف الحرفية:

إذا كان نظام الإقطاع هو النظام الناشئ في قطاع الزراعة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية والذي سار عليه ملكية الأرض والعمل في أوروبا مع تلك العصور، فإن ميدان الحرف أو الصناعة كان هو الآخر عرف نظامه الخاص والمعروف بنظام الطوائف الحرفية نفس التطور تقريبا "فالطائفة هي عبارة عن تجمع لأصحاب الأعمال الذين تجمعهم حرفة واحدة" (عبد

الهادي، 2004، صفحة 28) وبالتالي فإن الطائفة تعدّ أداة تنظيم ترسم القواعد الأخلاقية لممارسة الحرفة وتعطي للعناصر المشكلين للطائفة الحرفية شكل تنظيمهم في المجتمع بما يسمح لهم بتأدية دورهم الإقتصادي وحفظ وجودهم من المنافسة غير الشريفة. ومن هناك فإن الطائفة كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية في تنظيم نفسها داخليا. " وكانت كل طائفة تختص وتستقل بوضع النظام الذي يحكم شؤون الصناعة أو الحرفة التي تمثلها، وقواعد الترقّي في درجات الطائفة وشروط العمل ، خاصة ما يتعلق بالأجور وأوقات العمل والراحة والإجازات، ومع وجود هذا التنظيم، لم تكن هناك حاجة إلى تدخل المشرّع لتنظيم علاقات العمل" (حسن عبد اللطيف ح.، صفحة 48) وبذلك تعدّ الطائفة المهنية النواة الأولى لتجمع الحرفيين وتمكنهم من صياغة نظامهم الخاص في تنظيم الحرفة وممارستها ، وهي خطوة أخرى للتحرر من نظام الرق وبناء علاقة عمل عادلة بين العامل وصاحب العمل بالرغم ما هو ملاحظ على النظام وما لحقه من انتقاد لما يحمله في مضمونه من خدمة لمصالح رؤساء المهن ، ومما قيل عنه أنه "لم يكن يرمي إلى ضمان مصلحة العامل ، وإنما على عكس ذلك لم يكن يستهدف سوى مصلحة رؤساء تلك الحرف، فتحديد الأجر إنما قصد به وضع حد للأجور حتى لا تصبح المطالبة ممكنة بأكثر من ذلك، كما أن تنظيم الحرف كان يرمي لوضع العامل تحت بصير صاحب العمل، بحيث لا يستطيع أن يمارس أي نشاط إضافي". (المرصفاوي، مرجع سابق، صفحة 17)

كما أن النظام نفسه لقي من الانتقاد من باب أنه "لم يكن مباحا لأي شخص أن يحترف حرفة من الحرف إلا إذا رضيت الطائفة الخاصة بها بدخوله فيها" (حسن عبد اللطيف ح.، مرجع سابق، صفحة 48) وهو ما يعدّ في نظر الباحثين في علم الاجتماع عقبة تحد من حرية العمل.

4. تطورات العمل مع النهضة الأوروبية:

إن طبيعة الأحداث والأفكار التي عرفتها أوروبا مع القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر جعلها تكشف لنا الكثير مما كان يعيشه الإنسان الأوروبي من كبح في الإدارة وقمع في الحرية، ولنا في الثورة الفرنسية المثل في فرضها لسُلطان الإرادة وحرية العمل والفكر، وهو المسار نفسه الذي شكّل جوهر النقاش في الفكر الاقتصادي الحديث عند كل من آدم سميث وكارل ماركس وغيرهم في تحديد قيمة الأشياء ودور العمل فيها، والذي يجسد إرادة الإنسان وطاقته باعتباره رمز التحول لما كانت تعيشه أوروبا في ظل الكنيسة المسيحية صاحبة الحق الإلهي وما كانت تعيشه أوروبا بصورة أخص في القرون الوسطى من استبداد واستغلال خاصة في ميدان العمل.

4.1 الثورة الفرنسية وتأثيراتها على العمل وقيمه:

إن التحول الذي فرضته الثورة الفرنسية مع قيامها في 1789م جعل فرنسا خاصة وأوروبا عامة تعرف من التغير والتحول في شتى مجالات الحياة ، حتى قيل عن هذه الثورة أنها أكبر حدث في العصر الحديث فقد مهدت هذه الثورة لإعلان حقوق الإنسان ومن أهمها حق العمل والتعليم والانتخاب وتغيير مفهوم الحرية" (عبد الله محمد، 2006، صفحة 30) ومن نتائج هذه الثورة أنها أحدثت الكثير من التأثير حتى في المنظومات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الأوروبية وغير الأوروبية بتبنيها النموذج العلماني في الحكم وشؤون الحياة. " إذ عملت على تغيير الإيديولوجيات القومية والمجتمعية الأوروبية والعالمية بعد ذلك ولاسيما العلاقة بين الحكم والمحكومين أو بين أنصار السلطة السياسية والدينية" (المرجع نفسه، صفحة 19) ومن فلسفة هذه الثورة كان التكريس لمبدأ الحرية أين " نصت المادة الأولى من إعلان الثورة بأن الناس يولدون ويعيشون أحرارا، ويتساوون في الحقوق، كما حددت المادة الرابعة من هذا الإعلان مفهوم الحرية والمقصود به في أن الحرية هي القدرة على القيام بكل ما لا يمكن أن يضر الآخرين" (أحمينة ، 2004، صفحة 23) وتطبيقا لهذه المبادئ " برزت فكرة الحرية في

العمل، إذ من أهم الإجراءات التي اتخذتها الثورة الفرنسية هي إلغاء العمل بنظام الطوائف الذي كان معمولاً به من قبل، وتأسيس حرية العمل بمقتضى مرسوم الرديرد'Allard الصادر في مارس 1791م الذي ينص صراحة أنه: كل شخص حر في له الحق في ممارسة الوظيفة أو المهنة تبعاً لما يراه مناسباً له" (أحمينة ، مرجع سابق، صفحة 23) وهو الإجراء الذي رفع القيد المفروض على العامل أين كان هذا الأخير يصعب عليه ممارسة عمل إضافي أو الانتقال إلى مهنة أخرى إلا بموافقة رئيس الطائفة المهنية، وعلى هذا الأساس ساد سلطان الإرادة في الاتفاق على عقد العمل " فالإرادة هي سرّ الالتزام وبالتالي لها أن تحدده كما تشاء دون أي تدخل أو قيد من القانون فالإرادة الحرة للشخص هي التي تكوّن وتحدد التزاماته" (المرصفاوي، مرجع سابق، صفحة 18) وعليه أصبحت علاقات العمل قوامها التعاقد لتأخذ الدولة دورها في هذه العلاقة لحماية العقد وفرض احترامه على الطرفين، العامل ورب العمل، ولأجل حماية حرية الأفراد وتعاقدهم في العمل فإن الدولة " منعت كافة التكتلات والجمعيات المهنية باعتبارها تشكل خطراً على حرية الأفراد في التعاقد على العمل وعلى مبدأ المساواة بين إرادتهم عند التعاقد، واعتبرت الاتفاقات على إنشاء مثل هذه الجمعيات مخالفة للدستور" (المرجع نفسه، صفحة 18) فحماية حرية التعاقد يجسد مبدأ سلطان الإرادة الذي نادى به الثورة السياسية وكرسته من خلال شعارها القائم على الحرية للمجتمع .

ومع هذا فإن قيام الثورة الصناعية شكّل محطة مراجعة لمبدأ سلطان الإرادة القائم على نظريات الحق الطبيعي، حيث شكلت الأزمات الاقتصادية التي عرفها النظام الرأسمالي فيما بعد نقطة تحول جعلت مفهوم العمل وقيمه تُعرف تطورات أخرى وفقاً لتطور المجتمع صناعياً أو اقتصادياً بالمعنى الأشمل.

2.4 العمل مع الثورة الصناعية:

إن الانتشار الذي ظهرت عليه الآلة والتطور الصناعي الذي عرفه الاقتصاد الأوروبي مع مطلع القرن التاسع عشر، صاحبه في ذلك عدة ظواهر اجتماعية منها ما شغل المجتمع ككل، ومنها ما ارتبط بجماعات العمل الصناعية ، وإذا كان لهذه التطورات دوراً في بناء جماعة العمل لنفسها واتخاذ النضال النقابي سبيلاً لها، إلا أن ذلك كلف العمال والمجتمع ككل الكثير من الاصطدام بطموحات أصحاب الصناعة الراغبين في تنمية رؤوس أموالهم بأقل كلفة، مما تتطلبه اليد العاملة من حقوق مادية واجتماعية.

إن حالة التصادم هذه كانت أثارها واضحة على مفهوم العمل وأبعاده ومكانته، " فقد أصبح هذا المفهوم وقيمه مرتبطين بنوعية حياة عمال الصناعة... ومن مؤشرات ارتباط قيم العمل بأسلوب حياة عمال الصناعة، ظهور بعض المصطلحات المرتبطة بهما مثل البروليتاري *proletarial* كمصطلح شاع استخدامه في المجتمع الروماني أيضاً " (اعتماد محمد وآخرون، 1994، صفحة 141) وهو ما يدل على أن ظاهرة العمل الجديدة قد أخذت في هيكلية المجتمع بنمط طبقي وعلاقات اجتماعية خاصة، حيث نتج عنها عناصر اجتماعية لم تعرفها المجتمعات قبل هذا التاريخ، إذ أصبح يعرف في المجتمع من لم يمتلك منصب عمل بالشخص البطال، وآخر يعرف بالمسرح من العمل لتظهر البطالة في بعض الدول الصناعية فيما بعد فتصنف ضمن البلدان التي تعيش أزمة الشغل، وهو ما جعل الثورة الصناعية تحدث الكثير من التحولات في المجتمع وفي النمط التقليدي لقيم العمل والتي برزت في الشكل التالي: (المرجع نفسه، صفحة 142)

-تدهور نسق الضبط الاجتماعي المناسب لقيم العمال التقليدي تحت تأثير زيادة نمط العلاقات الثانوية.

-تدهور الدوافع الذاتية لدى الأفراد وتدني إحساسهم بالمسؤولية الشخصية اتجاه العمل .

-ارتباط مفهوم العمل بفقدان الإحساس بالأمان وفقد الهوية *l'identité* للأفراد الممارسين للعمل الصناعي.

العمل في الفكر الاقتصادي الاجتماعي مع التحولات التي أفرزت النهضة لأوروبية

- ظهور أنماط جديدة من الدوافع الذاتية والعادات بين عمال الصناعة ، تنزع إلى تحقيق الكسب المادي.
- تحول صريح نحو اكتساب العمل للقيمة المادية الخاصة.
- تفاوت واضح في قيم العمل وفق تباين المكانة المهنية داخل نسق التدرج المهني في المجتمع.

وهكذا شكلت الثورة الصناعية تطورا واضحا في مفهوم العمل وقيمه ، الشيء الذي جعل هذه الأخيرة أي قيم العمل تشكل "موضوع اهتمام علماء العلوم الاجتماعية والتي تمثلت في إثراء النظرية الاجتماعية بعدد من الإسهامات في مجال قيم العمل"(المرجع نفسه، صفحة 138) حيث أضيفت للرابطة التي تجمع الفرد بالمجتمع والجماعات ببعضها بعلاقة جديدة تميزها المهنة والعمل أين أخذت هوية الفرد الشخصية والاجتماعية تتبلور من كونه عامل، فأدمج الفرد الأوروبي في المجتمع عن طريق ظاهرة العمل الناشئة التي أحدثتها الصناعة بما في ذلك المرأة والطفل ليأخذ النضال العمالي في رسم كرامة الإنسان انطلاقا من العمل والقدرة على القيام به، فتحدد مصطلح البطال، وتحدد سن العمل، وساعات العمل، إلى غير ذلك من المصطلحات التي عرفها المجتمع في ظل ظاهرة الصناعة وقيم العمل الجديدة المصاحبة لها.

5. العمل في الفكر الاقتصادي الاشتراكي والرأسمالي:

إن الصعوبة التي طبعت التفكير الاقتصادي في تحديده لثمن الأشياء، جعل العمل يأخذ دوره في إعطاء السلع قيمتها، فهناك من رأى فيما يقتنيه الإنسان وما يصرفه على السلعة عند شرائها، إنما هو ثمين لما صرف في السلعة من عمل ، إذا كان ابن خلدون قد خص العمل بهذه الخاصية الاقتصادية من قبل، فإن المدارس الاقتصادية الحديثة مع كل من ماكس، آدم سميث، ريكاردو وغيرهم من رواد الفكر الاقتصادي الحديث، جعلوا العمل محور نقاشاتهم في جل القضايا الاقتصادية كالبطالة، تدخل الدولة في تنظيم السوق... إلى فائض القيمة ومن له الحق في تحصيلها.

1.5. مكانة العمل وقيمه في الفكر الاشتراكي:

إن الأهمية التي بلغها العمل مع قيام الثورة الصناعية جعله موضوع نقاش بين مجموع المدارس الاقتصادية التي عرفها أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. " ومن خلال التطور السريع الذي عرفه الاقتصاد الصناعي مع ما وجد من ظروف مناسبة، بدأ التفكير في طبيعة القياس الذي يمكن من خلاله قياس قيمة السلع والمنتجات، ونتيجة لذلك كانت نظرية العمل هي أولى النظريات التي تفسر بها قيم الأشياء في تسلسل التفكير الاقتصادي الوضعي".(إسماعيل محمد ، 1968، صفحة 53)

فالنقاش حول القيمة تبنته الفلسفة الاشتراكية الماركسية من منطلق أنها ترى في العمل الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد. " إذ يؤكد الاقتصاديون الاشتراكيون تأكيدا قاطعا على أن عوامل الإنتاج جميعا هي العمل، فالعمل هو محور النشاط الاقتصادي بأسره"(شروخ و نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي، د س، صفحة 25) وعليه فإن الماركسية تأخذ من العمل مبدؤها في النظر إلى المجتمع كضرورة يفرضها التعاون الذي يقتضيه الإنتاج. " فالإنتاج يقوم على الطبيعة الاجتماعية للعمل ، فالناس لا يزاولون إنتاج السلع بصورة منعزلة ، ودائما يرتبط كل فرد من الأفراد ارتباطا وثيقا بنشاط غيره من العمال ، فالناس يشتركون ويعمل بعضهم لبعض، ويتوقف نجاح عمل الإنسان في إكمال عملية الإنتاج على عمل الآخرين، ويرى هذا التشارك تعاوننا "(لانكة و نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي، صفحة 29) والماركسية في نظرتها للتعاون من أجل الإنتاج " تفرض حق العمل، وتوجب على للدولة توفيره للجميع ، الأمر الذي يجعل هذه المدرسة ترفض الحرية الاقتصادية كما هي موجودة في النظام الرأسمالي والتي ترى أنها وسيلة من وسائل الرأسماليين لاستغلال حقوق الطبقة العاملة".(ل. اليونتييف و نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي، صفحة 48)

إن الشيء الذي قاد النظرية الماركسية لهذا التفكير، يرجع بالدرجة الأولى إلى العائد الذي يخلقه الإنتاج، متسائلة عمّن يستحق هذا العائد، العامل أم صاحب العمل؟ ليجيب ماركس عن ذلك فيقول: "بما أن العامل هو الذي ينتج السلعة، فإنه يكون بذلك هو الذي أسهم إسهاما إيجابيا في وجودها ويكون له الحق في أن يمتلك ما ينتج بمقدار ما أسهم في هذا الإنتاج" (الصدر، 1986، صفحة 186) ففائض القيمة الذي يتحصل عليه من بيع البضاعة في السوق ما هو في الأصل إلا ما احتوته البضاعة من جهد إنتاجها.

"وعليه فإن الأجر يجب أن يتعادل مع قيمة السلعة المنتجة، ولكن الذي يحدث بالنسبة للنظام الرأسمالي هو العكس، حيث يكون الأجر محددًا مسبقا ولا يكون للعامل علاقة بالنسبة للسلعة المنتجة ونظرا لظروف المنافسة وازدياد عرض العمل، فإن العامل يكاد يصل أجره إلى حد الكفاف" (شقير، د س، صفحة 204) وفي نقد ماركس لهذه الوضعية، يشير إلى عقد العمل الذي يخوّل لصاحب المشروع التصرف في فائض القيمة، أين يبقى العامل دائما تابعا للرأسمالي، وما يستفيدة من العملية الإنتاجية لا يتجاوز ما يبقيه على الحياة، محروما من الأرباح التي ساهم في إيجادها نتيجة لفقدانه عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، "وما دامت السلعة تباع حسب قانون العرض والطلب وما دام الرأسمالي يتعاقد مسبقا مع العامل فإنه يبقى دائما هو سيّد الموقف وسيكون دائما عقد العمل لصالحه.... وهذا ما يعتبره ماركس الاستغلال الرأسمالي للعامل.... ويرى ماركس أن الرأسمالي يحصل على هذا الفائض تحت ستار الفائدة والربح بسبب احتكاره لوسائل الإنتاج، ومن ثم فإنه من الضروري أن يعود الفائض للعامل لأن أصحاب رؤوس الأموال إنما يحصلون عليه بدون حق شرعي، ففائض القيمة من حق العمال ويجب أن يعود إليهم هذا الحق" (شقير، مرجع سابق، صفحة 204) وهو الحق الذي قاد ماركس إلى معارضة النظام الرأسمالي والنضال ضده إلى آخر حياته وكله اقتناع أن فائض القيمة لا بد أن يعود للعامل باعتبار العمل هو الذي يخلق قيمة الأشياء.

2.5. مكانة العمل في الفكر الرأسمالي:

إن نظرة الرأسماليين للعمل لا تختلف مع ما سنته المدرسة الاشتراكية فيما تراه من مكانة للعمل وما يسهم به في إنتاج الأشياء، إلا أن المدرسة الرأسمالية تنطلق في نظرتها للعمل من كونه الدافع للحياة، وما يبذله الإنسان من جهد في العمل ما هو إلا نوع من السعي لتحقيق مصالحه الشخصية وهو ما أكده آدم سميث في قوله: "وإن قال لك أحدهم في ذلك بأن زعم إنما يعمل لمصلحة العامة أو لمصلحة الوطن أو الإنسانية فلا تعره إنتابها، وأعلم أن مصطلحه الشخصية كما يبدو لك هي المحرك الأول والأخير" (النجار، د س، صفحة 120) وفي إيمانه بالتحرك التلقائي لأجل تحقيق المصالح الشخصية فإنه يشرح ذلك وفقا لما يؤمن به في تنظيم السوق والذي يعتبره مسيرا من طرف اليد الخفية أو الإرادة الخفية التي تفرض نفسها في الحياة الاقتصادية، وهو ما ينطبق حسب آدم سميث حتى على طاقة العمل، " فالملايين من الأفراد الذين لا يحركهم حافز سوى مصالحهم الخاصة، إنما يعملون دون وعي أو تدبير لتحقيق مصلحة الجماعة كأنهم مساقون بيد خفية لتحقيق مصلحة لم تدر في خاطرهم ولا كانت جزءا من تدبيرهم" (المرجع نفسه، صفحة 87) وهو المبدأ الذي برز به التفكير الرأسمالي دفاعه عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في تحديد الأجور، وهي إحدى النقاط التي أثارت عنصر الاختلاف مع الاشتراكيين في وجوب إلزامية الدولة بتوفير العمل، فالرأسماليون " رأوا بأن الدولة ليست ملزمة بتوفير الأعمال لأفراد المجتمع، وبالنتيجة هي غير مسؤولة عن مشكلة البطالة وإن حدوثها هي ظاهرة طبيعية وقانون من القوانين الطبيعية التي تفرضها طبيعة الحياة الإنسانية (أسد و نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي، مرجع سابق، صفحة 76) ومن حيث القيمة المادية للعمل فإن ربطها بالسلعة وما تلقاه من رواج في السوق جعل الفكر الرأسمالي يتطور بشكل يسوده التباين

والاتفاق إنطلاقاً من رواد كل من الكلاسيكيون الجدد أو ما يعرف بالمدرسة الحديثة، فأدم سميث نفسه وهو يقرر بشأن عنصر القيمة فإنه كان متردداً " في بداية كتابه ثروة الأمم يشير بأن قيمة السلعة التبادلية تتحدد بكمية العمل المبذول فيها" (النجار و نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي، مرجع سابق، صفحة 318)، إلا أن سميث يعود ويطرح نظرية جديدة لتفسير القيمة، " والتي تعتمد على نفقة الإنتاج، فنفقة إنتاج السلعة، والتي تتمثل بالأجر والربح ، هي التي تحدد قيمة السلعة التبادلية " (المرجع نفسه، صفحة 318) ويقدم سميث حجته في تعديل نظريته لعنصر القيمة انطلاقاً من عوامل الإنتاج التي تختلف من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المتقدمة، " فالعمل يعد المحدد الوحيد لقيمة السلعة التبادلية في المجتمعات البدائية، أما الجماعات المتقدمة كما يسميها آدم سميث ويقصد بها تلك التي تكون الأرض فيها موضوعاً للملكية أو التي يتراكم فيها رؤوس الأموال... على العكس من الجماعات البدائية عنصر الإنتاج الوحيد الذي يستخدم الآلة في الحصول عليه، ذلك أن الحصول على الأرض وعلى رأس المال يتطلب هو الآخر المأ، ولذلك رفض كمية العمل... وخلص إلى تفسير القيمة بنفقة الإنتاج" (النجار و نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي، مرجع سابق، صفحة 318) وعلى الرغم مما يجمع مفكري المدرسة الكلاسيكية في الفكر الرأسمالي إلا أن ريكاردو يؤكد بأن القيمة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاج السلعة، إذ يشير إلى أن العمل هو الأساس الصالح لتفسير القيمة في كل المجتمعات مهما اختلفت وتطورت وليس مقتصرًا على المجتمعات البدائية فقط" (المرجع نفسه، صفحة 402)، إن هذا التوجه الذي انتهى إليه ريكاردو جعله محل انتقاد من طرف العديد من الاقتصاديين الذين عاصروه عندما حاول تعميم نظرية العمل قيمة على جميع نشاطات النظام الاقتصادي، وهذا لما تثيره نظريته حسب منتقديه من إشكالات كعدم تجانس العمل مما يصعب قياسه بأشكاله وأنواعه المختلفة، لكن ريكاردو فيما بعد أجرى العديد من التعديلات والمراجعات على نصوص نظريته المرتبطة بعنصر القيمة، ليجعل من حضور كمية العمل في قيمة السلعة أمراً أساسياً لكن ذلك يتم بمراعات بعض الشروط الخاصة والتي أشار إليها مثلاً عند ذكره للمدة التي تخضع لها السلعة عند التسويق، أما مالتوس وهو الصديق الحميم لريكاردو فقد كان في طليعة المفكرين الذين عارضوا نظرية العمل قيمة "عائداً بها إلى ما انتهى آدم سميث من أن قيمة السلعة، السلعة التبادلية تحدد بعدة عوامل، وهي نفقة الإنتاج مضيفاً إليها فكرة العرض والطلب وتأثيرها على تحديد ثمن السلعة في السوق" (النجار و نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي، مرجع سابق، صفحة 38)

أما الكلاسيكيون الجدد أو ما يعرف بالمدرسة الحديثة فإن تحليلاتهم أخذت منحى آخر " ليأتوا بتفسير للقيمة مبني على شيء خارج السلعة وهو ما أسموه بالمنفعة الحديثة، فقيمة مادة تزيد عن مادة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلك أكبر من منفعة المادة الثانية" (جورج سول و نقلا عن عبد المجيد الجميلي ، مرجع سابق، صفحة 38). ولهذا تبقى المدرسة الحديثة محتفظة بتميزها مع إعطاء عامل المنفعة الدور الأساسي في تحديد القيمة لأي سلعة ، إلا أن ألفريد مارشال باعتباره واحداً من مفكري المدرسة الحديثة عمل على الجمع بين آراء الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد ، حيث " جمع بين فكرة الكلاسيكيين وفكرة الحديين، فالأولون قالوا ان القيمة تتحدد على أساس كلفة الإنتاج، أي على أسس موضوعية والآخرين قالوا إن مصدر القيمة هو المنفعة، أي على أسس ذاتية، ويرى مارشال أن لكلتا الظاهرتين دور في تحديد القيمة" (فتح الله ولعلو، 1981، صفحة 132) من هنا، يكون ألفريد مارشال قد جمع بين آراء كل من المدرستين الكلاسيكية والحديثة في تفسير القيمة، إلا أنه يدمج العمل كعنصر في تحديد القيمة دون ذكره كعنصر نوعي كما هو عليه الحال في المدرسة الاشتراكية ، ولكن مع هذا يبقى العمل حاضراً في تحديد قيمة الأشياء بصورة أو بأخرى عند معظم المدارس والنظريات الاقتصادية إن لم نقل كلها تقريباً.

الملاحظ أن العمل وقيمه الاجتماعية أخذت في التطور وفقا للتطور الاجتماعي والتاريخي للمجتمع الأوروبي، على هذا الأساس أخذ العمل واكتسب أهميته ومعناه الاجتماعي حسب جملة من الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية أين شكل الفكر التحرري والتحول الديني محور القضية.

ومن الناحية الاقتصادية فإن مفكري هذا الاتجاه بالرغم ما تميز به فكرهم من اختلاف إلا أن الكل متفق على أن العمل عنصر أساسي في تحويل الأشياء وإعطائها شكلها المقبول للاستهلاك، والعمل يعدُّ عند الأغلبية منهم الأصل في تحديد القيمة التبادلية للمنتوجات البشرية . ضمن هذا المسار شكّل العمل محور اهتمام الفكر الاقتصادي بأبعاده الاشتراكية والرأسمالية..

1. Gurevitch (A.J). (1983). *les catégories de la culture médiévale*. Traduit du russe Moscou: editions Gallimard.
2. فتح الله ولعلو. *الاقتصاد السياسي*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
3. الدقس، محمد. (2005). *علم الاجتماع الصناعي* (ط1) عمان-الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع.
4. الزياد، كمال. (2000). *العمل وعلم الاجتماع المهني*. مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
5. المرصفاوي، فتحي. (1973). *عقد العمل*. ليبيا: المكتبة الوطنية بنغازي.
6. النجار، سعيد. (د. س). *تاريخ الفكر الاقتصادي من التجار إلى نهاية الاقتصاديين*. مصر: دار النشر المصرية.
7. النجار، سعيد. *مبادئ الاقتصاد*. نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي. مرجع سابق.
8. عبد الله محمد، عبد الرحمن. (2006). *النظرية في علم الاجتماع*. مصر: دار المعرفة الجامعية.
9. عبد الهادي، محمد. (2004). *الخدمة الاجتماعية* (ط1). بيروت، لبنان: دار العلوم العربية للطباعة والنشر.
10. ل. اليونتييف. *الاقتصاد السياسي*. نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي.
11. لانكة، أوسكار... *الاقتصاد السياسي*. نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي. مرجع سابق.
12. إحساس محمد، حسن. (2005). *علم الاجتماع الديني* (ط1). عمان الأردن: دار وائل للنشر.
13. أحمينة، سليمان. (2004). *التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري* (ط2). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. أسد، تشيا. *الكنزية والتركيب الكلاسيكي الجديد*. نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي. *العمل والاقتصاد الإسلامي*.
15. إسماعيل محمد، هاشم. (1968). *مبادئ الاقتصاد التحليلي*. بيروت، لبنان: دار النهضة للطباعة والنشر.
16. اعتماد محمد، علام. وآخرون. (1994). *التحولات الاجتماعية في المجتمع القطري* (ط1). بجامعة قطر: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية.
17. الصدر، محمد الباقر. (1986). *اقتصادنا* (ط17). بيروت، لبنان: دار المعارف للمطبوعات.
18. جورج سول. *المذاهب الاقتصادية الكبرى*. نقلا عن عبد المجيد الجميلي.
19. حسن عبد اللطيف، حمدات. (2009). *قانون العمل (دراسة مقارنة)*. بيروت، لبنان: منشورات البلي الحقوقية.
20. شروخ، صلاح الدين. *أسس علم الاقتصاد الاشتراكي*. نقلا عن علاوي عبد المجيد الجميلي. (د. س). *الاقتصاد السياسي*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
21. شقير، لبيب. (د. س). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. القاهرة: دار النهضة، مصر للطباعة والنشر.
22. فتح الله ولعلو. (1981). *الاقتصاد السياسي*. بيروت، لبنان: دار الحداثة.
23. وليم، روت. (2001). *تطور نظرية الإدارة، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي*. القاهرة: إبتكار للطباعة والنشر والتوزيع.